

بيان صحفى : قامت البورصة المصرية بتدشين مؤشر سندات
وزير المالية وأطراف السوق يفتتحوا جلسة التداول بالبورصة لتدشين 4 مؤشرات
فرعية لقياس الأداء الكلي للسندات الحكومية

المؤشرات الجديدة تعزز متابعة وقياس أداء السندات وتسمح بإتاحة منتجات
استثمارية متنوعة تتبع المؤشرات

الدكتور محمد معيط وزير المالية: الحكومة متحمسة لاستكمال برنامج الطروحات
الحكومية ولدينا طروحات قبل نهاية العام المالي الجاري

مؤشرات سندات الخزانة المدرجة والمتداولة تساهم في رفع كفاءة التسعير وتنشيط
التداولات

مصر تستهدف إطالة عمر الدين ليصل إلى 3,7 سنة بدلاً من 1,3 سنة

الدكتور محمد فريد رئيس البورصة المصرية:

تطوير متابعة أداء مؤشرات سندات الخزانة الحكومية المقيدة بالبورصة يمكن
مديري الاستثمار من تدشين منتجات استثمارية متنوعة تلبي احتياجات المستثمرين
المختلفة

افتتح الدكتور محمد معيط وزير المالية ونائبه السيد أحمد كوجك وممثلي أطراف
صناعة الأوراق المالية وممثلي البنك المركزي وشركة التسوية المملوكة للبنك
المركزي ووزارة المالية، بحضور الدكتور محمد فريد رئيس البورصة المصرية
ونائبه أحمد الشيخ وعدد من قيادات البورصة، جلسة تداول اليوم الثلاثاء، بمناسبة
التدشين الرسمي لأربعة مؤشرات فرعية لقياس وتتبع أداء سندات الخزانة المصرية
المقيدة والمتداولة في البورصة المصرية وفق فترات استحقاق مختلفة

وذلك بعد اعتماد لجنة المؤشرات بالبورصة المصرية منهجية المؤشرات الفرعية
الجديدة، استكمالاً لجهودها الرامية لتطوير مؤشرات قياس أداء الأوراق المالية
المتداولة بما يسمح بإتاحة منتجات استثمارية تتبع تلك المؤشرات وتعزز من تنوع
المنتجات الاستثمارية المتاحة لتلبية احتياجات جميع فئات المستثمرين، وذلك بما

يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية في مجال تطوير وإدارة مؤشرات البورصات، وذلك لأول مرة في تاريخ البورصة المصرية منذ عام 1883

تضم المؤشرات السندات الأكثر تداولاً، فيما تحدد القيمة السوقية للورقة المالية وزن كل إصدار داخل المؤشر، حيث يأخذ المؤشر في اعتباره كل من العائد الناتج من التغيير في أسعار السندات، والعائد الناتج من الكوبونات المستحقة، مما يعكس العائد الكلي لأداء السندات الحكومية المكونة للمؤشر

تتكامل هذه الخطوة مع الرؤية الشاملة التي تتبناها وتنفذها وإدارة البورصة المصرية لتطوير ورفع كفاءة سوق السندات الحكومية، لتعزيز سيولتها وتنشيط تداولاتها والمساعدة في خلق سوق ثانوي نشط يساعد الحكومة المصرية ممثلة في وزارة المالية في الوصول الى تمويل بتكلفة تنافسية

كانت إدارة البورصة المصرية قد أطلقت أول مؤشر عام في تاريخ البورصة المصرية، لمتابعة أداء سندات الخزانة المقيدة والمتداولة في سوق الأوراق المالية، وذلك عقب تدشين أول نظام متكامل لتداول سندات الخزانة المصرية) مطور بالكامل عن طريق البورصة المصرية (، في ديسمبر 2020 تم تطبيقه خلال عام 2021 بالكامل

قال الدكتور محمد معيط وزير المالية، إن البرنامج الطموح الذي تتبناه وتنفذه إدارة البورصة المصرية لتطوير سوق سندات الخزانة الحكومية المقيدة والمتداولة في سوق الأوراق المالية المصري، يتكامل مع جهود وزارة المالية وخطط عملها الرامية لإطالة أمد أدوات الدين، والتي من المتوقع أن تصل إلى 3,7 سنة بنهاية العام المالي الجاري بدلاً من 1,3 سنة سابقاً، وهو ما يخفف الضغوط عن الخزانة العامة، متوقعا أن تسهم المؤشرات الجديدة التي طورتها ودشنتها إدارة البورصة المصرية في رفع كفاءة عملية تسعير سندات الخزانة وتعزيز تداولها

تابع الدكتور معيط وزير المالية مقرر لجنة الطروحات الحكومية، إن الحكومة متحمسة جداً لاستكمال وتفعيل برنامج توسيع قاعدة ملكية الشركات المملوكة للدولة من خلال سوق الأوراق المالية، كاشفاً عن وجود طروحات حكومية جديدة قبل نهاية العام المالي الجاري

من جانبه قال الدكتور محمد فريد رئيس البورصة المصرية، إن تطوير مؤشرات جديدة سواء المؤشر العام أو المؤشرات الفرعية التي تعكس آجال الاستحقاق المختلفة للسندات، تستهدف رفع كفاءة عملية تتبع وقياس الأداء الكلي للسندات الحكومية، ومن ثم تعزيز الرؤية والجدابية الاستثمارية، بما يدعم جهود تعزيز سيولة وتداولات السوق وتنويع الخيارات الاستثمارية امام جميع فئات المستثمرين الحاليين

والمحتملين

تتماشى عملية تطوير المؤشرات مع مقترحات العاملين في "تابع الدكتور فريد، السوق خاصة مديري الاستثمار بأهمية وجود مؤشر مرجعي يتابع أداء سندات الخزنة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يسهم في الترويج لوثائقها، فيما تمكن مؤشرات السندات استحداث منتجات مالية جديدة في حال رغبتهم حيث أن المؤشر يُعد أداة جيدة تستطيع المؤسسات المالية استهدافها لإصدار صناديق "استثمار متداولة عليها".

قصة تطوير وهيكل سوق سندات الخزنة الحكومية المدرجة والمتداولة بسوق الأوراق المالية

ما هو نظام تداول سندات الخزنة الذي طورته ونفذته إدارة البورصة؟-1

اتخذ مجلس ادارة البورصة قرار رقم 123 بتاريخ 7 فبراير 2019، بإعداد برنامج تداول شامل لسندات الخزنة المقيدة في البورصة المصرية معد من قبل المبرمجين الفنيين بالبورصة المصرية وذلك لأول مرة في تاريخ البورصة، وبالفعل تم الانتهاء من البرنامج بداية ديسمبر 2020، وتم العمل به عام 2021

يتضمن نظام التداول الجديد المطور من قبل إدارة البورصة المصرية آلية طلب ، وهي آلية تسمح للمتعاملين "Request for quotation RFQ" التسعير ، الرئيسيين بتقديم طلبات لتسعير السندات من خلال النظام، بالإضافة إلى شاشة تسعير ، تسمح لأي متعامل رئيسي بتسعير السند "QUOTATION SCREEN" الرغبة في بيعه أو شراؤه، وكذلك التداول المستمر من خلال تلاقى أوامر البيع ، وعديد من الخيارات التي تسهل عملية تواصل "الغير مطبق حالياً" والشراء المتعاملين داخل هذا السوق، بدلا من المتبع في السابق وهو شاشة لتنفيذ التعاملات "Trade Reporting" المتفق عليه خارج النظام

متى تم تطبيق النظام الجديد؟-2

قامت البورصة المصرية بتدشين برنامج لتداول سندات الخزنة المصرية، وذلك لأول مرة في تاريخها في ديسمبر 2020، وتم بدء العمل به بدءا من 2021

ما هو المؤشر الرئيسي لمتابعة أداء السندات الحكومية بالسوق؟-3

قامت البورصة المصرية بتدشين مؤشر سندات الخزانة في 3 اغسطس 2021، تلاه تدشين 4 مؤشرات سندات فرعية في 22 فبراير 2022. وذلك سعياً لتوفير أدوات مالية جديدة لقياس وتتبع أداء سوق السندات المصرية امام شريحة جديدة من المستثمرين، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية في مجال ادارة مؤشرات أسواق الأوراق المالية

ما هي معايير الانضمام والحذف وتوقيتات المراجعة؟-4

نوع السندات: تشمل المؤشرات على سندات الخزانة فقط، أما سندات الشركات فلا يتضمنها المؤشر.
العملة: سندات الخزانة المصدرة بالعملة المحلية، هي فقط المؤهلة للانضمام للمؤشر.
نوع الكوبونات: السندات ذات معدل ثابت هي فقط المؤهلة للانضمام للمؤشر.
تاريخ الاستحقاق: يشترط ألا تقل الفترة من تاريخ اضافة السند بالمؤشر حتى تاريخ استحقاق السند عن شهر واحد.
حجم الإصدار: يشترط ان لا يقل الحد الأدنى لقيمة كل اصدار عن 2.5 مليار جنيه مصري.

التسعير: يشترط لانضمام السند للمؤشرات ان يتم تسعيرها من قبل المتعاملون الرئيسيون خلال فترة المراجعة. ولأغراض حساب المؤشرات، يتم استخدام أسعار العمليات المنفذة.

تتم مراجعة مؤشرات سندات الخزانة بشكل دوري شهرياً بواسطة الادارة المختصة بالبورصة المصرية وتشمل المراجعة استبعاد السندات غير المؤهلة وادراج السندات التي تستوفى معايير الانضمام للمؤشر وذلك لضمان التمثيل الجيد لسوق السندات المصرية.

ما هي أهداف مؤشرات سندات الخزانة الحكومية المقيدة والمتداولة بالسوق؟-5

التوافق مع المعايير الدولية: تعد منهجية حساب مؤشر السندات هي أحد المناهج المتبعة من قبل العديد من المؤسسات العالمية التي تصدر مؤشرات سندات حيث يتم حسابها وفقاً لأحدث المعايير الدولية

التغطية السوقية: تتم مراجعة كافة الاصدارات من سندات الخزانة شهرياً، لتشمل ادراج السندات التي تستوفى معايير الانضمام، واستبعاد السندات غير المؤهلة للانضمام للمؤشر

تسعير تنافسي: توفر البورصة المصرية نظام الكتروني لتسعير سندات الخزانة وذلك

ويقوم النظام بتوفير "GFIT" من خلال نظام تداول السندات الحكومية الإلكتروني
تسعير تنافسي من خلال سوق مراقب ومنظم

الامتثال لقواعد صناديق الاستثمار: تتماشى المؤشرات مع متطلبات العاملين في
السوق، خاصة مديري صناديق الاستثمار الذين يرغبون في وجود مؤشر
مرجعي يتوافق مع معايير الاستثمار في الصناديق، وهو الأمر الذي من شأنه أن
يسهم في الترويج لوثائقها

امكانية تتبع المؤشر: تتيح المؤشرات استحداث منتجات مالية كصناديق المؤشرات،
حيث أن مؤشرات سندات الخزانة تعد أداة جيدة تستطيع المؤسسات المالية استهدافها
لإصدار صناديق استثمار متداولة عليها أو صناديق استثمار ذات طابع الاستثمار
السلبى التي تتبع المؤشر

اتاحة البيانات والمعلومات: تنشر البورصة المصرية معايير الانضمام والاستبعاد
من مؤشرات سندات الخزانة وطريقة حسابه، وكذلك كافة البيانات الاحصائية
الخاصة بمؤشرات سندات الخزانة في نشرات البورصة المصرية وعلى موقع
البورصة الإلكتروني وذلك حتى يتمكن المستثمرين من متابعة المؤشرات ومعرفة
التغيرات التي طرأت عليه

ما هي المؤشرات الفرعية لمتابعة أداء السندات؟-6

تتكون مؤشرات سندات الخزانة من مؤشر مجمع و عدد 4 مؤشرات فرعية، يتم
تحديدها بناء على فترات استحقاق مختلفة

- مؤشر سندات الخزانة ذات آجال استحقاق من 1- 3 سنوات -
- مؤشر سندات الخزانة ذات آجال استحقاق من 3- 5 سنوات -
- مؤشر سندات الخزانة ذات آجال استحقاق من 5-7 سنوات -
- مؤشر سندات الخزانة ذات آجال استحقاق أكثر من 7 سنوات -

كيف تستفيد الحكومة من تطوير سوق السندات؟ ماهي أهداف النظام الجديد؟-7

تعزيز السيولة وتنشيط التداولات على سندات الخزانة الحكومية المدرجة والمتداولة

المساهمة والمساندة لجهود البنك المركزي في عملية إدارة السيولة واستنباط -
توقعات المتعاملون بالنسبة لتحركات أسعار الفائدة

المساهمة في إنشاء منحنى العائد بشكل أكثر دقة -

- ترسيخ مبدأ الإفصاح والشفافية والعمل على تسويق هذا النشاط بين المتعاملين -
- ضمان سهولة وسرعة تدفق المعلومات الواجب الإفصاح عنها إلى كافة المتعاملين - بالسوق
- زيادة معدلات الوعي لدى المتعاملين في السوق -
- إتاحة منتجات استثمارية جديدة تتبع المؤشرات -

ما هي القيمة السوقية لسندات الخزانة بنهاية 2021؟-8

ارتفعت القيمة السوقية لسندات الخزانة المقيدة لتصل إلى 2.4 تريليون جنيه بنهاية عام 2021 مقابل 1.6 تريليون جنيه بنهاية عام 2020.

القيمة السوقية لسندات الخزانة

ماذا عن تطور قيم التداول على سندات الخزانة بنهاية 2021؟-9

ارتفعت قيم تداول سندات الخزانة لتسجل 544 مليار جنيه بنهاية عام 2021 مقابل 378 مليار جنيه عام 2020 وحوالي 183 مليار جنيه في عام 2019.

قيم التداول على سندات الخزانة

رابط لشرح منهجية مؤشرات السندات الحكومية

https://www.egx.com.eg/getdoc/287ffc26-a27c-4156-bc97-296085c7c93c/EGX-Bonds-Indices-Meth-22-02-2022_ar.aspx

رابط الفيديو الخاص بشرح مؤشرات السندات الحكومية

https://youtu.be/c_o-dB1RJRY